

عدسة اقتصادية



العدد 2
8 مارس 2026

"عدسة اقتصادية" هو إصدار أسبوعي جديد من المركز المصري للدراسات الاقتصادية يقدم تحليلات مركزية ومنعمقة لبعض الموضوعات ذات الأهمية البالغة للاقتصاد المصري وتشمل التجارة، والأسواق المالية، وبيئة الأعمال، وسوق العمل، وغيرها من الأبعاد الاقتصادية المهمة.

© 2026 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES). جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه الدراسة أو حفظها في نظام لاسترجاع المعلومات أو نقلها بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو من خلال النسخ أو التسجيل أو غير ذلك. دون إذن كتابي مسبق من المركز المصري للدراسات الاقتصادية.



الذهب يتألق كملاد آمن في أوقات عدم اليقين



مقدمة: لماذا يعود الذهب للصدارة دائما

ظل الذهب يحتل مكانة متميزة في النظام المالي العالمي لقرون؛ فهو ليس مجرد سلعة، بل رمز للاستقرار. وفي أوقات الحروب والأزمات والاضطرابات الاقتصادية، يعود دائما ليتصدر المشهد كملاد آمن.

تاريخيا، اعتمدت البنوك المركزية على معيار الذهب؛ حيث كانت العملات الورقية مدعومة باحتياطات فعلية من الذهب. وحتى أوائل سبعينيات القرن العشرين، وتحت مظلة نظام بريتون وودز ظل المعدن النفيس الركيزة الأساسية للنظام النقدي الدولي.

ورغم توقف العمل بنظام العملات المدعومة بالذهب، إلا أن البنوك المركزية حول العالم واصلت الاحتفاظ باحتياطات كبيرة منه، واليوم، لا تزال الدول تقوم بتعزيز مخزوناتها من الذهب ضمن احتياطاتها الاستراتيجية، للتحوط من تراجع العملات الورقية، والمخاطر الجيوسياسية، وعدم الاستقرار المالي.

ماذا يحدث الآن؟

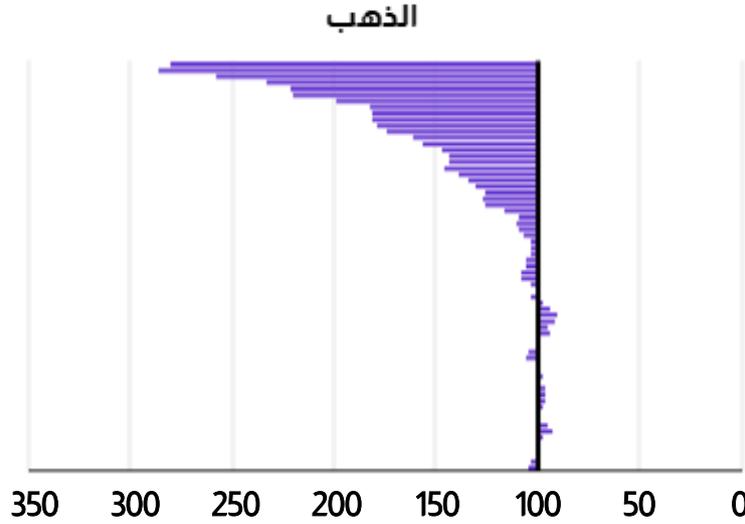
سجل الذهب ارتفاعا ملحوظا خلال العام ونصف الماضيين؛ فعندما تولى دونالد ترامب منصبه في البيت الأبيض، كان السعر يقترب من 2000 دولار للأونصة، ولكن منذ ذلك الحين، وفي خضم تحولات السياسات العالمية وتزايد عدم اليقين الجيوسياسي، واصل صعوده، متجاوزا 5,500 دولار للأونصة في أحدث موجة ارتفاع له.

ومؤخرا، أدى تصاعد التوترات المرتبطة بإيران واتساع نطاق عدم الاستقرار في الشرق الأوسط إلى قفزة في سعر الذهب ليتجاوز 5,270 دولار للأونصة، وهو ما عزز جاذبيته كملاد آمن.

غير أن تقلبات سعر الذهب لا تزال مستمرة؛ حيث شهد تراجعاً حاداً يعكس تصحيحاً فنياً بعد ارتفاع قوي. وهذه التصحيحات طبيعية تحدث عند استمرار أي اتجاه صعودي لا سيما بعد تسارع وتيرة ارتفاع السعر.



ولكن لا تزال الصورة الأكبر واضحة جلية: الاتجاه العام للذهب هو المسار الصعودي، مدفوعا بالمخاوف الجيوسياسية، وتحول التحالفات العالمية، ومخاوف التضخم، وعدم اليقين حيال السياسات الدولية.



ماذا يعني ذلك؟

يعكس الارتفاع الأخير في أسعار الذهب تحولا عالميا في نفسية المستثمرين؛ فرؤوس الأموال تتجه نحو الأصول الآمنة. وطالما السياسات الدولية لا تزال غير متوقعة، والنزاعات الإقليمية مستمرة في الظهور، فضلا عن تحول ديناميكيات القوة العالمية، من المتوقع أن يظل الذهب محتفزا على الأرجح بجاذبيته؛ حيث يرى المستثمرون، سواء كانوا مؤسسات أو أفراد، في الذهب وسيلة لحماية أنفسهم من المخاطر النظامية (systemic risk).

وقد تستمر الأسعار في التقلب في الأجلين القصير إلى المتوسط، مع حدوث تصحيحات دورية مدفوعة بجني الأرباح أو انخفاض حدة التوترات بشكل مؤقت. ولكن سيظل الطلب الأساسي على الذهب قويا.

باختصار:

كلما تزايد عدم اليقين في العالم، تزايدت قوة أداء الذهب.

وفي حالة استمرار المخاطر الجيوسياسية وارتفاع التقلبات الاقتصادية، من المتوقع أن يحافظ الذهب على مستوياته المرتفعة — وربما يرتفع أكثر — حتى إذا تراجع في الأجل القصير.